دوريات الطائـرات المسيّرة الأميركية تثـير غضب العراقيين

بعد شهر من مغادرة آخر القوات الاميركية العراق، بدأت وزارة الخارجية الأميركية ببرنامج استخدام اسطول صغير من طائرات المراقبة المسيرة (بدون طيار) من اجل المساعدة في حماية السفارة و قنصليات الولايات المتحدة والاميركان العاملين في العراق، مما أثار غضب بعض كبار المسؤولين العراقيين معتبرين ذلك تجاوزا على السيادة العراقية.

□ ترجمة عبد الخالق علي

ذكر قسم الامن الدبلوماسي في وزارة الخارجية ان هذا البرنامج تم اعداده للشركات التي ترغب بالتعاقد من اجل ادارته، كما انه ينذر بتوسيع عمليات الطائرات المسيّرة تحت سيطرة الذراع الدبلوماسي للحكومة الاميركية. يقول المتعاقدون الاميركان انهم علموا بان وزارة الخارجية تنظر في استخدام طائرات المراقبة غير المسلحة في المستقبل في بعض البلدان ذات "التهديد الكبير" مثل اندونيسيا وباكستان وافغانستان بعد ان تغادرها القوات الاميركية خلال العامين القادمين. الا ان مسؤولي وزارة الخارجية يؤكون عدم اتخاذ اية قرارات بشأن استخدام هذه الطائرات في دول اخرى غير العراق.

الطائرات المسيّرة هي آخر جهود وزارة الخارجية في تولي واجباتها في العراق والتي اعتاد الجيش الاميركي القيام بها. يتواجد اليوم حوالي خمسة الاف من المتعاقدين الامنيين الاهليين لحماية كادر السفارة الاميركية في بغداد البالغ عددهم احد عشر الف شخص والذين يتنقلون بعجلات عسكرية مسلحة. فعندما يتنقل منتسبو السفارة في انحاء البلاد، تحوم فوق قوافلهم طائرات الهليكوبتر لغرض توفير الدعم في حالة تعرضهم لهجوم ما. وغالبا ما يكون هناك اثنان من المتعاقدين المسلحين على جانبي الهليكوبتر. بدأت وزارة الخارجية باستخدام بعض هذه الطائرات في العام الماضي على سبيل التجربة، ثم راحت تكثف استخدامها بعد مغادرة القوات الاميركية العراق مستصحبة معها طائراتها المسيّرة الخاصة بها.

يقول مسؤولون عراقيون ان على الولايات المتحدة – التي ستبدأ باستلام عروض ادارة عمليات الطائرات المسيّرة في العراق على مدى السنوات الخمسة القادمة – استحصال موافقة رسمية من الحكومة العراقية لغرض استخدام هذه الطائرات، وان هذه الموافقة قد لا تكون منطقية مع وجود التوترات السياسية بين البلدين، فالسياسيون العراقيون اليوم، بعد ان رحلت القوات الاميركية، يشجبون الولايات المتحدة في محاولة لتحشيد دعم اتباعهم.

من جانبه ذكر احد كبار المسؤولين الاميركان ان المفاوضات كانت جارية لاستحصال تخويل من اجل تفعيل العمليات الحالية للطائرات المسيّرة، الا ان علي الموسوي مستشار رئيس الوزراء نوري المالكي، وفالح الفياض مستشار الامن الوطني العراقي، وعدنان الاسدي وكيل وزارة الداخلية، قالوا ان الاميركان لم يستشيروهم في ذلك. واكد الاسدي انه يعارض برنامج الطائرات المسيّرة قائلا " السماء سماؤنا وليست سماء الولايات المتحدة ".

كثف البنتاغون و وكالة المخابرات الاميركية استخدام الطائرات المسيّرة من نوع "بريديتر" و "ريبر" من اجل ضرب المسلحين في مناطق مثل باكستان واليمن والصومال.

يقول المسؤولون الاميركان ان الولايات المتحدة قامت مؤخرا بتوسيع قواعد الطائرات المسيرة في اثيوبيا وسيشيل وفي موقع سري في شبه الجزيرة العربية. على عكس ذلك، فان طائرات وزارة الخارجية لا تحمل اسلحة بل ان الغاية منها توفير بيانات وصور لمناطق الخطر المحتملة مثل الاحتجاجات او اغلاق الطرق، وتقديمها لرجال الامن على الارض. كما انها اصغر حجما بكثير من الطائرات المسلحة، و يبلغ طول جناحها ١٨ انجا بالمقارنة مع جناح بريديتر البالغ طوله ٥٥ قدما.

تمتلك وزارة الخارجية اكثر من عشرين طائرة مسيّرة في العراق الا ان العديد منها يستخدم كأجزاء احتياطية كما يقول المسؤولون الاميركان. تقوم سفارة الولايات المتحدة في بغداد باحالة كافة المسائل المتعلقة بالطائرات المسيّرة الى وزارة الخارجية في واشنطن. من جانبها اكدت وزارة الخارجية وجود البرنامج واطلقت على هذه الاجهزة اسم مركبات جوية بدون طيار، لكنها رفضت اعطاء اية تفاصيل اخرى. وقالت في تصريح لم يشر تحديدا الى العراق " الوزارة لديها برنامج الطائرات المسيّرة الا ان هذه الطائرات غير مسلحة ولا يمكن تسليحها".

عندما كان الجيش الأميركي لا يزال في العراق، كانت هناك مناطيد بيضاء ذات مجسّات تحوم فوق الكثير من المدن العراقية و تزود الاميركان بقدرات مراقبة افضل مما تقوم به عشرات الطائرات المسلحة وغير المسلحة التي يستخدمها الجيش. الا ان هذه المناطيد هبطت نهاية العام الماضي عند اكتمال انسحاب القوات. من اجل ذلك، بدأت وزارة الخارجية بتطوير عمليات الطائرات المسيّرة الخاصة بها.

■ عن: نيويورك تايمز

الأمـن والـدفـاع: بعـض الـسجـون أصبـح مركـزا للتـخطـيـط للعـمليـات "الإرهـابيـة"

قالت لجنة الامن والدفاع النيابية، امس إن بعض السجون تحول الى مركز للتخطيط للعمليات الارهابية، منتقدة امتلاك السجناء لأجهزة الاتصالات.
وكشفت وزارة العدل العراقية، عن زجها عناصر استخبارية داخل السجون والمعتقلات في محاولة لكشف وإفشال خطط الفرار من السجون والتي كثرت في الآونة الأخيرة.

□ بغداد / المدى

وقال نائب رئيس اللجنة اسكندر وتوت لوكالة كردستان للأنباء إن "بعض السجون تحول الى مراكز للتخطيط للعمليات الإرهابية"، مشيرا الى "ضرورة ان تتولى وزارتا الدفاع والداخلية حماية السجون".

واوضح وتوت أن "بعض الإرهابيين يستخدم وسائل الاتصالات الموبايل وهو داخل السجون"، مشيرا في الوقت ذاته الى أن "بعض المتواطئين من الحراس يستلم مبالغ مالية لغرض تسهيل هروب السجناء".

وتمكن ١٢ سجيناً من الهروب في الـ١٤ من كانون الثاني الماضي، من مجمع القصور الرئاسية في منطقة البراضعية القريبة من مركز مدينة البصرة، وقامت القوات الأمنية باتخاذ إجراءات أمنية مشددة لكنها لم تفلح بإلقاء القبض على المعتقلين الفارين، والذين اعتقلوا في العام الماضي وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب.

وتشكلت لجنة تقصي الحقائق حول حادثة هروب السجناء من البصرة بقرار نيابي من عضوية كل من النائب عدي عواد واسكندر جواد وتوت وحامد عبيد وبكر حمه صديق وصباح جلوب وفال خضر وقاسم محمد وعامر حسان وعدنان جبار صخي.

يذكر أن سجن التاجي الواقع الى الشمال من العاصمة بغداد شهد خلال ايار/ مايو الماضي عملية هروب لعدد من السجناء وعلى أثر تلك العملية قرر وزير العدل العراقي حسن الشمري عزل إدارة السجن.

فيما كشفت قيادة عمليات بغداد، في وقت سابق من شهر ايار عن مقتل ٦ من قوات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة من بينهم العميد مؤيد صالح، وضابط آخر برتبة مقدم، إضافة الى مقتل ١١ من المتهمين بالمشاركة في حادثة كنيسة سيدة النجاة من بينهم ما يسمى والي بغداد حذيفة البطاوي، في حادثة سجن مكافحة الإرهاب.

وكانت وزارة العدل قد فتحت تحقيقا في الـ ١٤ من كانون الاول الماضي بشان عملية هروب سجين مدان باغتيال محافظ المثنى محمد علي الحساني عند نقله من أحد المعتقلات ببغداد لتنفيذ حكم الإعدام به دون ان تعلن نتائج التحقيق لحد الان، فيما اعلنت وزارة الداخلية عن فرار عدد من السجناء من تنظيم القاعدة من احد معتقلات الشرطة الاتحادية بمنطقة السيدية غربي بغداد الأسبوع الماضي.

حقوق الإنسان النيابية تطلب تفسيرات للزي الموحد

□ بغداد / المدى

طالبت لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب، امس الاثنين، وزارة شؤون المرأة بنشر توصياتها التي قدمتها الى الوزارات بشأن ارتداء الموظفات الزي الموحد، مبينة انها تنتظر وصول نسخة من هذه التوصيات اليها لتتخذ منها الموقف النهائي. وقالت عضو لجنة حقوق الانسان النيابية اشواق الجاف لوكالة شفق نيوز إنه "بعد اتصالنا بوزيرة شؤون المرأة لاستيضاح ماهية توجيهاتها الى الوزارات بشأن إلزام الموظفات بالزي الموحد، اكدت انها قدمت توصيات الى الوزارات بهذا الأمر ولم ترسل كتباً إدارية تلزم الموظفات بارتداء الزي الموحد".

وأوضحت ان "وزارة شؤون المرأة بينت ان هنالك بعض الوزارات تعاملت مع توصيات وزارة شؤون المرأة بشأن الزي الموحد على انها قرارات ادارية ملزمة". وأكدت وزير الدولة لشؤون المرأة ابتهال الزيدي، في وقت سابق، أن الحكومة بشكل عام ووزارة المرأة بشكل خاص لن تقف بوجه حريات المرأة العراقية، مؤكدة أن قرار تطبيق الزي الرسمي على الموظفات داخل المؤسسات الحكومية قد حسم. وبينت أن هنالك لجنة داخل الوزارة اتخذت هذا القرار باجماع ٣٧ عضواً من مؤسسات الدولة المختلفة بضرورة الالتزام بالزي المناسب للعمل الحكومي ولم يتم تحديد نوع الزي وقد فسر من قبل بعض المؤسسات الحكومية بتفسيرات مختلفة وبعضها خاطئ.

وبينت الجاف انه "في حال كانت توصيات وزارة المرأة مخالفة للبند الثاني من الدستور الذي يؤكد على صيانة حقوق الانسان عندها ستتخذ لجنة حقوق الانسان النيابية موقفها النهائي".

وتنص المادة ١٤ من الباب الثاني في الدستور "العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي"، وكذلك المادة (١٧): أولا "لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية، بما لا يتنافى مع حقوق الآخرين، والآداب العامة".

الدفاع تتعهد بعدم الاستغناء عما تبقى من الصحوات

٢٠ يمنيا معتقلون في العراق بقضايا إرهابية

□ بغداد / متابعة المدى

قال ناشطون حقوقيون وأقارب لمعتقلين يمنيين في العراق أنهم سينفذون وقفة احتجاجية صباح اليوم امام رئاسة الوزراء بصنعاء لمطالبة الحكومة اليمنية بتشكيل لجنة حكومية يشارك فيها المجتمع المدني لمتابعة قضية المعتقلين اليمنيين، ودعا الناشطون وسائل الإعلام للتفاعل مع قضيتهم الإنسانية.

ويقبع ما يزيد عن عشرين مواطنا يمنيا في السجون العراقية منذ فترة تصل بحق بعضهم إلى تسع سنوات حيث صدرت بحقهم أحكام تراوحت مابين الإعدام والسجن لمدد تصل إلى عشرين سنة بموجب القانون العراقي ولم تتح لهم فرصة الدفاع عن أنفسهم أو توكيل محامين بالمخالفة لقانون الإجراءات الجزائية العراقي بحسب إفادة المحامي حميد الحجيلي من منظمة هود الذي يعتبر المحاكمات التي تمت بحقهم محاكمات صورية لم تتوفر على أبسط قواعد العدالة.

وقال الحجيلي أن هود تعمل على قضية السجناء اليمنيين في العراق بشكل خاص وكانت قد خاطبت وزيرة حقوق الإنسان بشأنهم وأحيلت مذكرتها إلى وزارة الخارجية اليمنية التي وجهت إلى السفارة اليمنية لمتابعة القضية واتخاذ اللازم، إلا أن السجناء لا يزالون على وضعهم وأكدت هود أنها ستخاطب رئيس الوزراء اليمني للتخاطب مع الحكومة العراقية لتسليم المواطنين اليمنيين إلى بلدهم.

وفي صعيد امني اخر تعهد قائد القوات البرية في وزارة الدفاع، امس، بعدم الاستغناء عن ما تبقى من عناصر الصحوات والبالغ أكثر من ٣٠ ألف شخص في جميع أنحاء البلاد إلا بعد تعيينهم في دوائر الدولة بالتنسيق مع المصالحة الوطنية، فيما أكد أن الوزارة تعمل على ضمان حقوقهم كون المناطق التي يعملون فيها مهمة وتستوجب بقائهم في هذه الظروف.

وقال الفريق الأول الركن علي غيدان في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "وزارة الدفاع تبنت موضوع الصحوات منذ كانت أعدادهم نحو مئة ألف شخص، وقد ذوبنا ٧٠٪ منهم في دوائر الدولة وما تبقى هو أكثر من ٣٠ ألف شخص في جميع أنحاء العراق"، مبينا أن "هؤلاء هم الحصيلة النهائية لحاجتنا إليهم في القوات الأمنية ولن نستغني عنهم، إلا عند إعطائهم فرصة التعيين من قبل المصالحة الوطنية في دوائر الدولة".

وكان قائد القوات البرية في وزارة الدفاع العراقية الفريق الأول الركن علي غيدان أكد، في الـ ٢٥ كانون الثاني الحالي أن الوزارة أبلغت لجنة المصالحة الوطنية بعدم حاجة الجيش العراقي حاليا لدمج عناصر الصحوات في صفوفه، مشيرا إلى وجود خطة لدمج عناصر الصحوات المتبقين في الوزارات والدوائر المدنية.

وأضاف غيدان أن "وزارة الدفاع ملتزمة بضمان حقوقهم كونهم قد قدموا التضحيات مع القوات الأمنية لاستتباب الأمن ولا يمكن الاستغناء عنهم كون المناطق التي يعملون فيها مهمة وتستوجب بقاءهم خاصة في هذه الظروف"، مشيرا إلى أن "القوات الأمنية لا تستغني عن العناصر الجيدة من الصحوات والتي تم غربلتها ولا تزال عاملة معها إلا بعد تعيينهم في دوائر الدولة".

وثمن قائد القوات البرية "جهود جميع عناصر الصحوات العاملة مع القوات الأمنية"، معتبرا إياهم "جزءا من قوات الأمن العراقية".

وأثارت تصريحات الفريق الاول الركن علي غيدان ردود فعل من قبل بعض السياسيين حيث اعتبرت كتلة العراقية في مجلس محافظة ديالى، يوم امس الاول الأحد، قرار الاستغناء عن الصحوات "خاطئا" وغير مدروس، فيما دعت الحكومة المركزية إلى الوفاء بوعودها بشان دمج الصحوات بالقوات الأمنية.

كما حملت قوات الصحوات في محافظة ديالى، أمس الاول الأحد، وزارة الدفاع مسؤولية ترك ١٣٠ من عناصرها مواقع عملهم في مناطق متفرقة من المحافظة، مؤكدة أن غالبية الصحوات في حالة نفسية سيئة بسبب تصريحات قائد القوات البرية الفريق الاول الركن علي غيدان بشأن عدم دمجهم في المنظومة الأمنية، فيما حذرت من خطورة الاستغناء عن الصحوات على الملف الأمني، فيما طالب النائب عن القائمة العراقية خالد العلواني، بضم عناصر الصحوة في محافظة الانبار إلى القوات الأمنية، مشيرا إلى أن عناصر الصحوة اكتسبوا خبرة ميدانية واستخبارية كبيرة خلال محاربتهم الإرهاب لفترة طويلة، في حين أكدت قيادة الصحوة في محافظة كركوك، استمرارها في العمل بشكل مشترك مع الجيش العراقي، مؤكدة أن المجاميع المسلحة والقاعدة أحيت خلاياها بهدف تصفية قادة الصحوات وعناصرها في عموم العراق.

واطلقت القوات الأميركية في العام ٢٠٠٦ عملية تجنيد مدنيين تحت تسمية "أبناء العراق" أو "الصحوات"، لمواجهة تنظيم القاعدة والجماعات المسلحة، وتشكلت الصحوات في معظمها من رجال العشائر، ولعبت دوراً فاعلاً في إسناد القوات العراقية والقوات الأميركية في إضعاف تنظيم القاعدة، وإعادة الأمن والاستقرار.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح